



## تطورات في قضية مجدي نعمة أمام المحكمة الجنائية في باريس بتهمة التواطؤ في جرائم حرب و جريمة الإخفاء القسري

### ما هي الحقائق وراء القضية؟

مجدي نعمة، المعروف باسم إسلام علوش، قيادي سابق في ميليشيا جيش الإسلام. أُلقي القبض عليه في 29 كانون الثاني/يناير 2020 في مدينة مرسيليا الفرنسية، ثم اتهمته وحدة جرائم الحرب الفرنسية التابعة للمحكمة القضائية في باريس بارتكاب جرائم حرب وتعذيب وإخفاء قسري والتواطؤ في تلك الجرائم. تم وضعه رهن الحبس الاحتياطي قبل محاكمته.

مثل هذا الاعتقال بداية أول تحقيق قضائي في الجرائم التي ارتكبتها هذه الميليشيا المعارضة في سوريا. وينشط جيش الإسلام بشكل رئيسي في الغوطة الشرقية، على مشارف دمشق، واتهمت الميليشيا بارتكاب جرائم دولية ضد السكان المدنيين الذين عاشوا تحت سيطرتها من عام 2013 حتى عام 2018. وتشير العديد من التقارير والشهادات إلى جرائم ارتكبتها الميليشيا، مثل الاستخدام المنهجي للتعذيب في السجون، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والهجمات على السكان المدنيين، واستخدامهم كدروع بشرية.

كما يشتبه أنهم مسؤولون عن الاختفاء القسري لمحاوية حقوق الإنسان رزان زيتونة، المؤسسة للمشاركة للجان التنسيق المحلية وعضو في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، ووائل حمادة، مدافع عن حقوق الإنسان، وزملائهم سميرة الخليل، الناشطة السياسية، وناظم الحمادي، محامي حقوق الإنسان.

وقد اختطفوا جميعاً في كانون الأول/ديسمبر 2013 من المكاتب المشتركة لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا ومنظمة التنمية المحلية ودعم المشاريع الصغيرة في مدينة دوما.

في 26 حزيران/يونيو 2019، قدمت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمركز السوري للإعلام وحرية التعبير، ورابطة حقوق الإنسان شكوى ضد جيش الإسلام على الجرائم التي ارتكبتها الميليشيا في سوريا. منذ ذلك الحين، تدعم منظماتنا الضحايا وعائلاتهم في سعيهم لتحقيق العدالة. وقد انضم خمسة ضحايا إلى القضية كأطراف مدنية إلى جانب المنظمات الثلاث.

### ما هي التهم الموجهة لمجدي نعمة؟

كان مجدي نعمة قائداً في جماعة جيش الإسلام على الأقل بين عامي 2013 و 2016، عندما كانت الجماعة المعارضة تسيطر على منطقة الغوطة الشرقية، وخاصة في مدينة دوما. تنسب العديد من التقارير والشهادات إلى جيش الإسلام أعمال التعذيب والإخفاء القسري وجرائم الحرب التي ارتكبت خلال هذه الفترة.

مجدي نعمة متهم بالتواطؤ في جريمة الحرب المتمثلة في تجنيد القُصّر والمشاركة في مجموعة تم تشكيلها للتحضير لجرائم حرب وسيتم محاكمته أمام محكمة الجنايات في باريس.

## لماذا رفعت القضية في فرنسا وليس في سوريا أو أمام المحكمة الجنائية الدولية؟

على الرغم من خطورة وحجم الجرائم المرتكبة في سوريا منذ القمع الوحشي للحراك الشعبي في آذار/مارس 2011 التي أدت إلى أكثر من اثني عشرة سنة من النزاع، إلا أن هناك طرقاً محدودة أمام الضحايا وعائلاتهم للحصول على العدالة والإنصاف. لم تصدق سوريا على نظام روما الأساسي، ورغم محاولات الحصول على قرار من مجلس الأمن بإحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإن استخدام روسيا والصين المتكرر للفييتو منع المحكمة الجنائية الدولية من فتح تحقيق بشأن سوريا.

ومع انسداد الطريق إلى المحكمة الجنائية الدولية، وعدم وجود احتمال حقيقي للعدالة المستقلة والمساءلة داخل سوريا، اتجه الضحايا إلى بلدان أخرى - مثل ألمانيا والسويد وفرنسا - للتحقيق في القضايا بناء على ما يعرف بالولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية أو الولاية القضائية العالمية. ورفع محامون سوريون وأفراد ومنظمات وكذلك منظمات دولية لحقوق الإنسان قضايا في هذه البلدان لإجراء تحقيقات حول تهم التعذيب والجرائم ضد الإنسانية و/أو جرائم الحرب.

## ما هي المعايير المطبقة في فرنسا لبدء التحقيقات في الجرائم المرتكبة في سوريا؟

تتمتع المحاكم الفرنسية تقليدياً بالسلطة القضائية على الأفعال المرتكبة على الأراضي الفرنسية أو في الخارج من قبل الجاني الفرنسي أو ضد الضحية الفرنسية.

ومع ذلك، في حالة ما يسمى بالجرائم «الدولية»، اعتمد المشرع الفرنسي عدة نصوص تمكن الضحايا الذين لا يأملون في الحصول على العدالة في بلادهم من الوصول إلى العدالة.

على سبيل المثال، منذ إدراج اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في القانون الفرنسي في عام 1986، يمكن مقاضاة أي مشتبه به موجود على الأراضي الفرنسية ومحاكمته في فرنسا بتهمة التعذيب.

وينطبق الشرط نفسه منذ آب/أغسطس 2013 على المشتبه في ارتكابهم جريمة الإخفاء القسري، بعد إدراج اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في القانون الفرنسي.

بغض النظر عن جنسيتهم وبلد إقامتهم، يمكن لضحايا التعذيب والاختفاء القسري تقديم شكوى جنائية إلى المدعي العام الفرنسي والمشاركة في الإجراءات كأطراف مدنية. يمنح هذا الوضع الضحايا حقوقاً واسعة طوال فترة التحقيق، مثل القدرة على طلب إجراء تحقيقات محددة، أو استدعاء شهود معينين للإدلاء بشهاداتهم.

فيما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب المرتكبة في الخارج، اعتمد البرلمان الفرنسي في 9 آب/أغسطس 2010 قانوناً يدرج نظام روما الأساسي في القانون الفرنسي. ويمنح هذا القانون المحاكم الفرنسية اختصاص محاكمة مرتكبي هذه الجرائم إذا توفرت الشروط التالية:

- \* يقيم المشتبه به في فرنسا.
- \* وجود تشريع يجرم هذه الأفعال في الدولة التي ارتكبت فيها، أو تكون الدولة التي يكون المشتبه فيه من رعاياها أو التي ارتكبت فيها الجرائم طرفاً في نظام روما الأساسي.
- \* لا يمكن الشروع في الملاحقات القضائية إلا بناء على طلب المدعي العام الفرنسي.
- \* المشتبه به ليس خاضعاً لأي طلب تسليم أو مقاضاة من محكمة دولية أو وطنية.

تم تعديل هذه الأحكام بشكل بسيط بموجب قانون 23 آذار/مارس 2019 الذي استبعد شرط التجريم المزدوج لجريمة الإبادة الجماعية، وأزال الرفض الصريح للاختصاص من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

في 1 كانون الثاني/يناير 2012، تم إنشاء وحدة متخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في باريس. وتتألف هذه الوحدة اليوم من فريق من خمسة مدعين عامين، وثلاثة قضاة تحقيق مستقلين، وفريق من المحققين المتخصصين، يعملون حصراً في قضايا الجرائم الدولية. وتجري الوحدة الفرنسية حالياً 85 تحقيقاً أولاً و79 تحقيقاً قضائياً متعلق بجرائم دولية ارتكبت خارج الأراضي الفرنسية، منها نحو 10 تحقيقات تتعلق بجرائم ارتكبت في سوريا.

## ما هو موقف محكمة النقض العليا من تفسير شروط تطبيق الولاية القضائية العالية؟

في 17 آذار/مارس 2023، نظرت الجمعية العامة للمحكمة العليا الفرنسية (محكمة النقض) في تفسير العديد من شروط تطبيق الولاية القضائية العالية في فرنسا، بعد الاستئناف بالنقض الذي قدمه الدفاع في قضية نعمة والمعارضة التي قدمتها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ضد حكم شعبان الصادر في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021.

ونظرت المحكمة في القضيتين بشكل مشترك، وأسفرت عن قرارين صدرا في 12 أيار/مايو 2023 (رقم 22-82.468 ورقم 22-80.057)

وفيما يتعلق بشرط الإقامة الاعتيادية، المطلوب لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، قضت المحكمة العليا بأنه ينبغي تقييم الوفاء بهذا الشرط «بمراعاة مجموعة من المؤشرات، مثل مدة الإقامة، الفعلية أو المتوقعة، وظروف وأسباب وجود الشخص على الأراضي الفرنسية، رغبته في الاستقرار أو البقاء هناك، أو روابطه الأسرية أو الاجتماعية أو المادية أو المهنية». ويمكن تقييم هذه المجموعة من الأدلة في إطار التقدير السيادي للمحاكم الأدنى

وكان مجدي نعمة موجوداً على الأراضي الفرنسية لمدة ثلاثة أشهر تقريباً عندما أُلقت السلطات القانونية القبض عليه. بالإضافة إلى ذلك، كان طالباً في برنامج إيراسموس في «معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي» في جامعة إيكس مرسيليا. كان لديه بطاقة مكتبة من هذه الجامعة، وكذلك بطاقة هاتف فرنسية. وأشار المحققون أيضاً إلى أن مجدي نعمة بقي في شقته معظم الوقت، وتصرف «كـمقيم فعال وليس كسائح»

ووفقاً للسوابق القضائية لمحكمة الاستئناف، كان له بالتالي محل إقامة معتاد في فرنسا.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بشرط ازدواجية التجريم، قضت المحكمة العليا بأن هذا الشرط «لا يعني أن التوصيف الجنائي للوقائع متطابق تماماً في كلا التشريعين، بل يتطلب فقط تجريم الوقائع من قبل كليهما». وهكذا، «يمكن استيفاء شرط التجريم بموجب القانون الأجنبي من خلال جريمة القانون العام التي تشكل أساس الجريمة الملاحقة، مثل القتل أو الاغتصاب أو التعذيب»

في هذه القضية، وجدت محكمة التمييز أن «الأفعال التي اتهم بها مجدي نعمة، تحت وصف جرائم الحرب والتواطؤ، يعاقب عليها القانون السوري، من خلال جرائم القانون العام وجريمة إشراك الأطفال في الأعمال العدائية»

وأخيراً، فيما يتعلق بجريمة التعذيب، قضت محكمة النقض بأن تعريف الشخص الذي يتصرف بصفته الرسمية «يجب أن يفهم على أنه يشمل الشخص الذي يتصرف لصالح كيان غير حكومي أو نيابة عنه، عندما يحتل هذا الأخير إقليمًا ويمارس سلطة شبه حكومية عليه». في هذه القضية، وجدت محكمة النقض أن «تنظيم جيش الإسلام مارس وظائف شبه حكومية في أراضي الغوطة الشرقية، التي احتلها في ذلك الوقت».

ولذلك فإن المحاكم الفرنسية لها اختصاص النظر في القضية.

## ما هي آخر التطورات التي طالت القضية؟

في يوليو 2023، أحال قضاة التحقيق في وحدة جرائم الحرب في باريس مجدي نعمة إلى المحاكمة أمام محكمة جنابات باريس. ووجهوا إليه تهمة التواطؤ في جرائم حرب، والتواطؤ في حالات الاختفاء القسري والمشاركة في مجموعة تشكلت بغرض الإعداد لجرائم حرب

في يوم 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أسقطت غرفة التحقيق بمحكمة الاستئناف في باريس جزءًا من التهم الموجهة إلى مجدي نعمة والمعروف باسم إسلام علوش، الذي كان قياديًا والمتحدث الرسمي لجماعة جيش الإسلام في سوريا. بينما أكدت لائحة اتهامه بتهمة التواطؤ في جرائم حرب (تجنيد الأطفال) والمشاركة في جماعة تم تشكيلها بغرض تحضير جرائم حرب ومحاكمته أمام محكمة الجنابات بهذه التهم. واستبعدت القضاة الجرائم الثلاث الأخرى التي كان قد أتهم بها مجدي نعمة، وهي التواطؤ في عمليات الإخفاء القسري، والتواطؤ بجرائم الحرب التالية: القتل العمد، وتعهد إحداث معاناة شديدة، والهجمات المتعمدة ضد المدنيين من دون التشكيك في مسؤولية جيش الإسلام عن ارتكاب هذه الجرائم.

لذلك قدم محامو الأطراف المدنية طعنًا بالقرار أمام محكمة النقض الفرنسية.

## ماذا كان قرار المحكمة العليا بشأن الاتهامات بعد الطعن المقدم من قبل الأطراف المدنية؟

في 14/2/2024 صدقت المحكمة العليا قرار غرفة التحقيق في محكمة الاستئناف ورفضت الطعن المقدم من قبل محامي الأطراف المدنية في القضية ومن حيث النتيجة أكدت إسقاط تهمة الإخفاء القسري عن مجدي نعمة إذ رأى القضاة أن معيار وجوب أن يكون المتهم وكيلًا للدولة أو فردًا يتصرف بإذن أو دعم أو موافقة من الدولة، كما تم تعريفه في القانون الفرنسي المبني على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الاختفاء القسري لم يتم استيفاؤه في حالة جماعة جيش الإسلام. بينما تم الإبقاء على تهمة تجنيد الأطفال والمشاركة في جماعة تم تشكيلها بغرض تحضير جرائم حرب.

## ما هو دور جماعة جيش الإسلام في قضية إختفاء الزملاء الأربعة من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في دوما؟

فيما يتعلق بجريمة اختطاف النشطاء الأربعة ، ذكرت غرفة التحقيق أنه «يتضح من المعلومات والشهادات العديدة التي تم جمعها أنه يجب اعتبار جيش الإسلام مسؤولاً عن اختفاء المدافعين عن حقوق الإنسان الأربعة». وأن السبب في اسقاط تهمة الاخفاء القسري من لائحة الاتهام هو سبب قانوني يتمثل في عدم انطباق التعريف القانوني لفاعل هذه الجريمة على مليشيا جيش الاسلام . ولذلك لايشكل قرار الغرفة التحقيقية في محكمة الاستئناف المصدق من المحكمة العليا تبرئة للمشتبه به من جرم التواطؤ في اخفاء الزملاء الأربعة .

### متى موعد المحاكمة العلنية لمجدي نعمة؟

من المقرر أن تكون المحاكمة العلنية أمام محكمة الجنايات من 29 نيسان/أبريل 2025 إلى 23 أيار/مايو 2025. وستتمكن الأطراف في الدعوى حينها من طرح كل الأدلة أمام المحكمة من جديد وسماع الشهود .



